

الفصل الثالث

التربية في مجتمع المعرفة ..

ما لها؟ وما عليها؟ وما سبيلها نحو الأفضل؟

• تمهيد.

• التربية في مجتمع المعرفة .. ما لها؟

• التربية في مجتمع المعرفة .. ما عليها؟

• التربية في مجتمع المعرفة .. ما سبيلها نحو الأفضل؟

مختصر:

باتت التخصصات الدقيقة غير منعزلة عن بعضها البعض، لذا ظهرت العلوم البيئية، التي عن طريقها يمكن ربط بعض التخصصات في بنية هيكلية متكاملة، والتي يمكن استخدامها كمدخل متعددة في حل المشكلات، وبخاصة عندما يتوافر المناخ الاجتماعي السياسي الذي يحترم الحرية الأكاديمية، ويحترم جماعية العمل العلمي ويسهل له المشكلات الإدارية والمالية.

وتأتي أهمية التربية مدى الحياة -بعد زيادة سرعة التراكم المعرفي كميًا وكيفيًا- خاصة بعد أن أخذ التقسيم الدولي للعمل صورًا مختلفة عن التقسيم القديم. ومع التغيير النسبي في قوى الإنتاج وعلاقاته، ومع إزدياد الحاجة إلى إعادة النظر في ترتيب المهن والوظائف، أصبح التمييز التقليدي بين العمل البدوي والعمل العقلي يحتاج إلى إعادة نظر. فالإنسان في هذا العصر، لن يعيش من خلال تقسيم رتيب لحياته، يبدأ بالتمدرس ثم العمل ثم التقاعد^(١).

إذًا، في ظل التدفق المعلوماتي، قد يتخرج الطالب من المدرسة أو الجامعة، فيكتشف أن المناهج التي سبق له دراستها، أصبحت لا تناسب العصر أو لا تتوافق معه.

فالمهارات والمعارف في عصر العولمة دائمة التغيير، لذا ينبغي أن يظل الفرد المتعلم طالبًا للعلم مدى الحياة، وبخاصة أن العديد من الأعمال والوظائف والمهن والتخصصات قد تختفي، وتظهر لها نظائر جديدة تختلف في طبيعتها عنها تمامًا.

وعليه، ينبغي أن تقوم فلسفة التربية على أساس إكتساب المتعلم أساليب المناقشة والحوار، والاكتشاف: الاستقرائي والاستدلالي، وحل المشكلات، والتعلم الذاتي، كأساليب للدراسة العلمية، وكطرائق للتعبير عن إمكانات المتعلم وقدراته والمجانب المختلفة لشخصيته، وكسبيل لتغيير سلوك المتعلم بما تتطلبه الظروف الموضوعية والتفاعل العقلاني مع الأفكار والأشياء، وكأساس للمرونة التي تتطلبها الممارسة العملية.

ولكن -للأسف- إن جوهر المشكلة بالنسبة لنا في عصر العولمة، إننا لا نستوعب الدرس جيدًا، وإذا إستوعبناه يكون القطار فاتنا. ويعود ذلك إلى ترددنا المريض في قبول الجديد، بحجة أن المعلوم هو المضمون. أما الحديث، فمجهول الملامح ولانعرف إلى أين يقودنا. ناهيك عن التيار الأصولي، الذي لا يتمسك بالتراث فقط، بل يقاوم بشدة جميع التيارات الثقافية المتقدمة والتقدمية، بحجة المحافظة على الهوية.

إذا كان الوضع السابق يمكن قبوله في بدايات القرن العشرين، فإنه مرفوض تمامًا في بدايات القرن الحادي والعشرين. فالعولمة حقيقة قائمة، أردنا أو أبينا. لذا، يكون الخيار الوحيد أمامنا، هو التكيف مع واقع العولمة وقبول تحدياتها، بعقل ديناميكي منفتح، قادر على التفاعل مع الآخر بذكاء، دون عقد أو خوف ورهبة.

إن الإبداعات التقنية والعلمية، والقيم الثقافية والاجتماعية المعاصرة، هي التي رسمت المشهد الحضارى للعمولة، الذى يجب أن نعيش فيه وأن نتعايش معه بحنكة وفاعلية، حتى لانترك الميدان خاليا لمجموعة من الدول دون غيرها، تنفرد وتنعم بانجازات عصر العمولة. وعلينا أن نفعل ذلك، دون إنزعاج من مردودات العمولة وإفرازاتها وقيمتها، على هويتنا الثقافية القومية، إذ أن ما يهدد هويتنا بالفعل لا يعود إلى عمليات العمولة وتداعياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية، بقدر ما يرجع إلى الازمة الحقيقية التى تعاني منها هويتنا.

الحقيقة، تعاني هويتنا فى وقتنا الحاضر من الضعف والعجز عن «إعادة إبداعها لذاتها فى سياق حركة إجتماعية عنوانها وأفقها المحرك هو التنمية الشاملة وتوسيع إطار الديمقراطية، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدنى وتفعيل قيم الحوار والتعددية، وقبول الرأى والرأى الآخر، وفى القلب من تلك الحركة الاجتماعية توفير حرية التفكير والبحث العلمى، وإنشاء نظام تعليمى مختلف كلياً عن النظم القائمة حالياً فى مجتمعاتنا العربية، مختلف فى مادته وفلسفته، ويقوم فى الأساس على تأهيل وإعداد كوادر تعليم عالية المهارات، واحترام عقل المتلقى، وتوفير وسائل تمكينه من الاستيعاب الناقد للمعلومات والآراء وإبداع الأفكار، واختصار الزمن فى مناهجنا التعليمية، وإطلاق العنان للطاقت الشابة فى كل المجالات لكى تفكر وتبدع وتعزز ثقتها بإمكاناتها».. (٢).

وإذا كان الحديث السابق قد أبرز أهمية وضرورة إطلاق العنان للطاقت الشابة، فإنه يكون من المهم أن يكون للتربية دورها الملموس والمباشر والمجاد فى عصر العمولة، وذلك ما يتحقق فى الحديث التالى :

أولاً: التربية فه مجتمع المعرفة ... والطا ؟

من المسلم به أن التربية هي التى تشكل المجتمع، لذا فإن المجتمعات النامية تحاول أن تلحق بركب الحضارة والتقدم والرقى، عن طريق التربية، على أساس أن التربية هي الوسيلة الأساسية القادرة على تحطيم وتجاوز نمط التخلف السائد فى المجتمع، وعلى أساس إمكانية التربية من إعادة تشكيل المجتمع على هيئة نمط الحياة المعاصر.

وإذا أردنا أن نتحدث بشيء من التفسير والتوضيح عن نمط الحياة المعاصر، نقول أن :

نمط الحياة / أو العيش هو شكل الناس الحياتى الذى يتشكل عبر الظروف التاريخية وفق بنى اقتصادية واجتماعية وثقافية تعبر عن النظام الاجتماعى بمعناه الواسع والشامل لهذا المجتمع أو ذاك. وهذا النظام، يغطى مجمل ظروف الناس، ويشكل نشاطهم، ويرسم صيغ تفاعلهم الحيوى، كحصوله للتفاعل بين ظروف الحياة العيانية، وبين فعالية الفرد المنظم إجتماعياً. ومن هنا، فإن نمط الحياة المعاصر، هو إنعكاس مباشر للظروف الإجماعية

والاقتصادية والسياسية والتجارية والصناعية . إلخ، وهو يشكل البنية الداخلية لنمط حياة الفرد من إنحيازات ثقافية وفكرية، وعلاقات اجتماعية، وبالطبع نمط الحياة المعاصر، يتطلب دينامية الفرد وتفاعله، كذا القيم والمعتقدات المشتركة والمعايير والتفسيرات العقلية والرموز والأيدولوجيات، وكل منتج عقلي، بجانب المسلمات المعرفية الجمعية التي تقع في أعماق الفرد (اللاشعور) . لذا، يقوم نمط الحياة المعاصر في الدول الديمقراطية، على أساس الند للند في العلاقات الشخصية بين الأفراد بعضهم البعض، وعلى أساس الحرية الكاملة في التعبير دون قهر للطبيعة الإنسانية . أيضاً، فإن نمط الحياة المعاصر في الدول المتقدمة، يقوم على أساس حق الفرد في مناقشة السلطة في جميع القرارات التي تقرها، ويفرض سن الإجراءات الإستثنائية بحجة المحافظة على النظام، بشرط أن يتحقق ما تقدم من منظور شامل يحدد حقوق وواجبات الفرد تحديداً تاماً، وبذا ينتفي القهر الذي قد تمارسه السلطة، كما تختفي الفوضوية والغوغائية التي قد يقوم بها الفرد .

في ضوء ما تقدم، يكون نمط الحياة المعاصر، له آلياته التي تسهم في عملية التطبيع والإندماج، ضمن النسيج الحر من خلال علاقة تبادلية التأثير بين الفرد والمجتمع، بحيث يكون للفرد دوره الفاعل في التوجه إلى المجتمع، على نفس درجة توجه المجتمع إلى الفرد .

والسؤال :

ما دور التربية في تحقيق نمط الحياة المعاصر في عصر العولمة ؟

من منطلق دور التربية في المحافظة على المنجزات والمكتسبات التي حققها المجتمع في جميع المجالات والميادين، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي يقوم به الفرد في تحقيق هذه المنجزات والمكتسبات، بما يعود على المجتمع وعليه بالنفع والفائدة . بمعنى؛ أن غاية التربية في الدول المتقدمة، هي المحافظة على المستوى الحضارى، الذي يتم تحقيقه .

إذاً، إذا أرادت الدول النامية تحقيق نمط الحياة المعاصر في عصر العولمة، ينبغي أن يكون هدف التربية فيها، هو تفكيك وتحطيم بنية نمط التخلف السائد فيها، بهدف الإنطلاق إلى العالم الأوسع والأشمل، للإستفادة من مردودات ومنجزات عصر العولمة، دون أن يكون ذلك على حساب القيم والمثل الأعلى .

وعلى الرغم من أن التربية التقليدية التلقينية قد تحافظ على وضعية المجتمع، فإنها بالتاكيد تقف عائقاً أمام إنطلاق المجتمع نحو مزيد من التطور وتحقيق الإنجازات والمكتسبات، في عصر العولمة . لذا، في ظل متطلبات وتحديات عصر العولمة، لن تستطيع التربية أن تقود المجتمع نحو الأفضل، بل قد يحدث العكس تماماً، كما يقول «هاولو فوهر» في كتابه (تعليم المهورين) : «إن المجتمع هو الذى يشكل التربية» .

إذًا، تفشل التربية التقليدية في أن يكون لها دور فاعل يذكر في تحقيق نمط الحياة المعاصر في عصر العمولة، وبذا يكون خيار التربية التقليدية هو الخيار الطبيعي البديل للتربية التقليدية، على أساس أنها تعمل على إكساب الفرد القدرة على الحكم على الأفكار والتصورات لتمحيصها وتحليلها، لمعرفة مدى توافقها عقلياً قبل إقرارها وإعتمادها، وخاصة أن التربية النقدية «تنظر إلى الفرد على أنه مجموعة عمليات نفسية وعقلية. والفرد السوى هو الفرد الذى يتاح لكل عملياته النفسية والعقلية التنامى بشكل متوازن، والقيام بالعمليات على أكمل وجه» (٣).

وعلى الرغم من أن التربية النقدية تتطلب أن يستعمل المتعلم كافة العمليات النفسية والعقلية، فإنها تركز على عمليتي الإدراك والانتباه. هذا من جهة المتعلم، أما من جهة المعلم، فإن الأمر يقتصر فقط على إعداد المعلمين ذوى الكفاءات النقدية التحليلية، إعداداً جيداً. وبذا، يكون المنهج فى ظل التربية النقدية، مجرد وسيط مساعد، يسهم فى تحقيق التواصل الفعال للعقول المبعدة، ولا يكون هو الأساس الذى تتمركز من حوله، عملية تعليم وتعلم الطالب، أو عملية تقويم الطالب نفسه.

والحقيقة، يسهم المنهج التربوى فى ظل التربية النقدية، فى تحقيق تربية الإبداع، إذ يهتم المنهج باستجابات الإنسان وأساليب تعامله مع المشكلات التى يواجهها، وبطريقة إدارته للأزمات، وأخذ القرارات المناسبة لحل هذه الأزمات بطرق ابتكارية وأصيلة، على المستوى العام أو الخاص، وعلى المستوى النظرى أو العملى، وبذا يسهم المنهج فى تعليم الإبداع كظاهرة متعددة الوجوه، أكثر من اعتبارها مفهوماً نظرياً بحتاً، له تعريف محدد (٤).

وجدير بالذكر، أن هناك من يضع حدوداً فاصلة بين التربية النقدية وتربية الإبداع، بحيث يكون لكل منهما هويته الخاصة به، والمستقلة عن الأخرى إن هذا الفصل، ليس له أى سند عقلاى أو أساس علمى، فالعقلية القادرة على التحليل والنقد، لاتقف عند حدود التحليل والنقد فقط، كما أن عمليتي التحليل والنقد -أو قل عملية التحليل والنقد معاً- فى ذاتها عملية إبتكارية بالدرجة الأولى.

وبعامه، فإن التربية الحققة، التى تستند على ركائز قوية ومتينة، تسهم فى تكوين المناخ المدرسى الإبداعى، الذى يسهم بدوره فى تكوين العقلية التطورية، وبذا تتفكك بنية نمط التخلف السائد، ويتحقق نمط الحياة المعاصر، الذى يتوافق مع متطلبات وظروف عصر العمولة.

وأيضاً، ينبغى التنويه إلى أن التربية، فى مسعاها لتحقيق نمط الحياة المعاصر فى عصر العمولة، تعمل جادة إلى إكساب المتعلم خصائص بعينها، مثل: التفكير المنطلق، ومرونة التفكير، ورفض فكرة الحل الوحيد أو الأمثل والبحث عن بدائل أخرى لهذا الحل، وعدم

التزمت الفكرى وقبول الآخر والإنفتاح على خبرات الآخرين، والتفرد وتحقيق الذات، والأصالة عن طريق القيام باستجابات غير مألوفة وتداعيات بعيدة... إلخ، وبذا يستطيع المتعلم أن يفهم ما يحدث حوله، وأن يدرك الدور المهم والخطير للتربية فى عصر العولمة.

وعلى صعيد آخر، إنعقد المؤتمر العالمى عن العلم فى الأسبوع الأخير من يونيو ١٩٩٩، وأعلنت توصياته فى الأول من يوليو ١٩٩٩. ولقد تضمنت هذه التوصيات^(٥):

١ - العلم من أجل المعرفة والمعرفة من أجل التقدم.

٢ - المعرفة من أجل السلام.

٣ - العلم من أجل التنمية.

٤ - العلم فى المجتمع والعلم من أجل المجتمع.

وتشير التوصيات السابقة بقوة لدور العلم والمعرفة فى تحقيق التقدم والسلام والتنمية البشرية وتقدم رفاهية المجتمع.

وعلى الرغم من أن التوصيات السابقة لها جانبها السياسى، الذى يعطى مزيداً من السيطرة والهيمنة لدول الشمال الغنية على دول الجنوب الفقيرة، على أساس أن دول الشمال فى عصر العولمة- أصبحت تمثل المصدر أو المنبع شبه الوحيد للمعرفة والعلم، فإن ذلك لا يعنى الدول النامية من محاولة أن يكون لها دور فى مجال المعرفة والعلم، وذلك من منطلقين أساسيين، هما:

١ - الدول النامية تمثل فى أحيان كثيرة مصادر الكوادر البشرية المؤهلة التى تجذبها الدول الغنية عن طريق الهجرة، وتوظيفها -وأحياناً تستغلها- لتحقيق المزيد من التقدم العلمى والتدفق المعلوماتى.

٢ - إن الجانب التطبيقى للمعرفة والعلم، والمتمثل فى التكنولوجيا بأنواعها المتعددة، لابد وأن تكون الدول النامية هى الطريق للتوظيف العلمى التجريبى أو التجارى الاستغلالى.

إذاً، ينبغى أن يتضمن التخطيط القومى للتعليم فى الدول النامية، ما يؤكد أهمية المعرفة والعلم لتحقيق الأهداف القومية: قصيرة المدى وطويلة المدى.

لذا، ينبغى أن يتضمن التخطيط القومى للتعليم، نظرة مستقبلية لتوظيف المعرفة والعلم، بما يتوافق مع متطلبات عصر العولمة.

إن التحديات والمعضلات التى يواجهها التعليم فى عصر العولمة، تتسم بالحدة والشراسة. ففى ظل ثورة الإتصالات والتدفق المعلوماتى وسيادة ثقافة الصورة من خلال شبكات الإنترنت، أصبح التعليم المدرسى مطالباً بالدفاع عن وجوده الشرعى، وبخاصة

بعد أن تعالت الصيحات والدعوات بتطبيق فكرة التعليم خارج أسوار المدرسة . ولا يقف الأمر عند حدود دفاع التعليم عن كيانه التربوى المؤسساتى، وإنما يجب أن يسهم التعليم فى تأكيد الشخصية والهوية القومية، وأن يدعم مفهوم الانتماء فى عصر الاختراق الثقافى، وأن يطور قدرات المتعلمين وينمي مهاراتهم، ويزودهم بأفضل الأساليب لتلقى المعلومات وتنظيمها وإستغلالها الإستغلال الأمثل، بما يفيد فى تقدم ورفاهية الفرد والمجتمع على السواء .

وإذا نظرنا إلى العمولة كأمر واقعى وفعلى، ينبغى التعامل معه عن قرب وبذكاء، لذا يجب أن يكون خيار التعليم الأوحد، هو الاستفادة من التقدم التقنى والعلمى، وصناعة المعلومات، وغير ذلك من الأمور التى توفرها العمولة، أو التى تتحقق تحت ظلها ومظلتها .

ومن ناحية أخرى، فإن الإنفلاق والإنكفاء، ليسا بالسبيل الأمثل لكيفية مواجهة التعليم آثار العمولة الجانبية، وغير المرغوب فيها، وإنما السبيل هو تخريج النخب الفكرية المستنيرة، التى تستطيع الانفتاح مع الآخر، وإقامة حوار ثقافى معه، يقوم على أساس إمكانية التلاقى أو الاختلاف، ويعتمد مبدأ الموافقة أو الرفض، دون أن يكون لاي إختيار إيجابى أو سلبى مع الآخر، أدنى مساس بحرية أى طرف من الأطراف .

والحقيقة المهمة فى مسؤولية التعليم لمواكبة العمولة، هى القضاء على الأمية فى مفهومها الشامل والعريض . فالآن، الأمية ليست هى أمية القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية الأربعة، وإنما تشمل أمية التمكن من: التكنولوجيا، والمعارف، واللغات، والعلاقات الاجتماعية والإنسانية، .. إلخ. لذا، فإن دور التعليم فى عصر العمولة، يتمثل فى تأكيد المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الهوية، وفى تأكيد أساليب الإنصال التفاعلى المتبادل مع الآخر، وفى الاعداد للحياة الحاضرة ومواجهة التغيرات المستقبلية المتوقعة، وفى الإهتمام بالموهوبين المبدعين والإبتكاريين، وفى تأكيد أهمية العلاقات البينية المتبادلة على مستوى الأفراد والدول على السواء، وفى إتقان مهارات البحث العلمى ومهارات التعلم مدى الحياة^(٧) .

ثانياً : التربية فه مجتمع المعرفة .. ما عليها ؟

ينظر الاقتصاديون إلى العمولة على أنها «العملية التى من خلالها يتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول فى الاقتصاد العالمى، والذى يتحقق نتيجة النمو فى حجم ونوعية التجارة عبر الحدود فى المنتجات والخدمات والتدفقات المالية، ونتيجة الانتشار السريع للتكنولوجيا والروابط المؤسسية بين المنشآت فى الدول المختلفة»^(٧) .

وإذا دققنا النظر فى المفهوم الاقتصادى البحث السابق لمفهوم العمولة وحللنا جوانبه، لإكتشفنا بسهولة أن العمولة تؤثر وتتأثر آنياً، بشكل جذرى على التعليم والقيم والسياسة والإجتماع ... إلخ.

وإذا خصصنا الحديث عن العلاقة تبادلية التأثير بين العولمة والتعليم، نقول:

في عصر العولمة، تتم إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية. إلخ، بين الدول ليكون العالم كسوق موحدة كبيرة، يضم بين جنباته عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس الخصوصية الثقافية والإجتماعية والسياسية لكل إقليم على حده، كما تعكس آنيا المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي.

وفيما يختص بالتطور العلمي والتكنولوجي، وما صاحبهما من تطور مناظر في الأنظمة التعليمية والتربوية، نقول -مجازاً- أن هذا التطور، حتى وإن كان يحدث في دولة ما فإنه لم يكن أبداً حكراً على هذه الدولة فقط، لذا فإن العولمة بالنسبة لمجال العلم والتكنولوجيا ليست بحق عملية جديدة، وإنما هي عملية بدأت منذ أمد ليس بالقصير. وإنما الجديد، يتمثل في النمو المتسارع في التطور العلمي والتكنولوجي،، وما نتج عنهما من مردودات تعليمية وتربوية حديثة.

ففي عصر العولمة، حيث تتدفق المعلومات بغزارة مذهلة، وحيث توجد شبكات الإنترنت، هناك دعوة جادة للتعليم خارج أسوار المدرسة. وكنتيجة طبيعية ومنتوقعة لذلك، بات على التعليم النظامي أن يقبل التحدى الأعظم المتمثل في الدعوة السابقة. وإذا كان التعليم في أية دولة من الدول، يمثل الأساس والمنطلق للتطوير في أى مجال من المجالات (اقتصادي، اجتماعي، سياسى، فنى، .. إلخ)، فإن له أيضاً أعباء دولية متعددة الجوانب. وكمثال، هناك تدويل مباشر لقدرات العنصر البشرى، حيث أصبح من الواجب أن تتوافر مهارات وقدرات عقلية وذهنية رفيعة المستوى ومطلوبة عالمياً، لكي يستطيع العنصر البشرى أن يهاجر أو ينتقل إلى دولة أخرى بقصد العمل^(٨).

أيضاً، فإن التدفق المعلوماتي السريع في عصر الانفجار المعرفى، يتطلب أن يقوم التعليم بدور مهم وفعال بالنسبة لإعداد الكوادر البشرية، التي لا تستطيع فقط ملاحقة ومواكبة التدفق المعلوماتى، بل يمكنها أيضاً أن تتحكم فيه وأن يكون لها دوراً مميزاً فى تطويره نحو الأفضل، وفى إستثماره أو تطويره لخدمة المجالات المختلفة.

لذا، ينبغى أن يراعى التعليم فى ظل العولمة الاعتبارات المهمة التالية:

* مواجهة المشكلات المحلية مع النظر بعين الإعتبار إلى متطلبات وآليات السوق العالمية، إذ أصبح من المستحيل الآن عزل المفاهيم والأفكار والسياسات المحلية عن نظيراتها العالمية. وهذا يتطلب الإهتمام بتعليم المستقبل، الذى عن طريقه يمكن تجهيز العقول الواعية والأبداى القادرة على التعامل مع صناعات المستقبل وخدماته ذات الجودة الشاملة.

* يمثل التعليم أحد المرتكزات المؤسسية والأساسية، التى تفرض إعادة النظر فى الأوضاع الداخلية فى شتى المجالات، بما فيها التعليم نفسه، وتطويرها نحو الأفضل، وزيادة

قدرتها التنافسية، وبذا يمكن تخطي الحدود الإقليمية، والإنطلاق نحو الخارج بقوة وثقة.

* فى عصر المعلومات والإنترنت واللغات وإقتصاد السرعة والحاجة إلى الإبداع والابتكار، تكون الحاجة ماسة وملحة للتعليم بعامة، وللتعليم، الجامعى بخاصة، على أساس أن التعليم الجامعى -بإمكاناته المادية والبشرية المتوفرة بدرجة ما- يمكن أن يكون حلقة الوصل الحقيقى والإنصال المباشر بالعالم الخارجى.

* تطوير النظم الإدارية التعليمية، ورفع كفاءة المسؤولين الإداريين عن التعليم فى جميع مراحلها، وبخاصة بعد حدوث ثورة فى علم وفن الإدارة، بحيث لم تعد الكوادر الإدارية تهتم فقط بتنفيذ وتسيير العمل المعد سلفاً، وإنما تشترك أيضاً فى التخطيط المستقبلى للنظم الإدارية ذاتها، بهدف تطويرها.

والحقيقة، تمثل العولمة، أيضاً، تحدياً حقيقياً للتعليم الإنسانى، ولعلنا لانخطئ القول، إذا قلنا أن الدراسة التى قدمها إنيث شونفلونج من الدراسات المهمة فى هذا الشأن، لذا فإننا نقدمها كاملة كما جاءت فى المصدر الذى نشرته فيه، ثم نعلق عليها من خلال تحليلها ونقدها. وتفصيلات هذه الدراسة (العولمة تحد للتعليم الإنسانى)، على النحو التالى^(٩):

لم تعد العولمة التى نعيشها سياسياً فقط، ولكنها تمثل بالإضافة إلى ذلك تحدياً للفكر الإنسانى، وبالتالى هى تحد للتعليم. وعليه فإننى أشعر أن من واجبات النظرية التربوية أن تلتفت باهتمام إلى آثار العولمة على التعليم. وأنوى أن أتعامل مع هذا الموضوع فى خطوات ثلاث، أصف فى الجزء الأول التحديات العالمية وأحددها بالتفصيل، وأبين فى الجزء الثانى أسباب الصعوبة التى يواجهها الناس فى حل هذه المشكلات سواء أولئك الذين يعيشون فى البلدان الصناعية، أو البلدان النامية، وكذلك تحديات المهارات المطلوبة لحل هذه المشكلات. وسوف تمثل هذه الاعتبارات موقفاً مركزياً فى الجزء الثانى من هذه المقالة. كما أتناول فى الجزء الثالث والأخير انعكاسات ذلك على التربية، وما الأهداف التى يجب صياغتها للتربية فى مثل هذه الوضعية وكيف ينبغى تنظيم التعلم وترتيبه؟

١ - الحالة : التحديات العالمية:

كيف يمكن تمييز التحديات التى يجد الإنسان نفسه فى مواجهتها هذه الأيام؟ سأصف هذه التحديات فى إطار ثلاثة معايير هى: الهدف والبعدان الاجتماعى والزمنى.

فمن حيث الهدف، فإن البشرية تواجه حملاً ثقيلاً من المشكلات المخيفة. وتمثل الصورة بالاستهلاك المتفجر للموارد وبخاصة فى البلدان الصناعية، وتعاطم النمو السكانى، ومشكلة التلوث، وتدمير البيئة الطبيعية، وانعدام المساواة الاقتصادية

والصناعية والتباين الواسع في توزيع الفرص على مستوى الكوكب بعامة وضمن العديد من البلدان . ولا يمكن أن تبقى هذه المشكلات مقتصرة على منطقة واحدة أو قطر بعينه . وتمثل مؤتمرات القمم مثل مؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة، ومؤتمر القاهرة حول السكان، أو مؤتمر كوبنهاجن حول الوضع الاجتماعي، تمثل هذه المؤتمرات نموذجاً للمحاولات غير الموفقة لإيجاد منهجية موحدة للتعامل مع هذه المشكلات .

ولم يعد بالإمكان قصر إتخاذ القرارات في هذه المجالات على منطقة أو إقليم بعينه، لأن نتائج القرارات لا تقتيد بالحدود السياسية أو الجغرافية، بل تظهر نفسها في الأعراض الجانبية غير المقصودة القائمة على حسن النية مثل : حراك الناس وأعداد العاطلين عن العمل وتساقط الملوثات السامة ومعدلات التضخم والحروب الدولية الأهلية والجريمة، وكلها على نطاق عالمي وبدرجة متساوية في الدول المسماة بالعالم الثالث والدول الصناعية شرقاً وغرباً . وتوصف هذه المجموعة من الأعراض الجانبية غير المقصودة وتعقيداتها الكبيرة بأنها نوع من « المغامرة » (وليست نوعاً من « المخطر ») . ولذلك فإن علماء الاجتماع يتحدثون اليوم عن المجتمع المعاصر على أساس أنه « مجتمع المغامرة »، وهم يشيرون بذلك إلى حقيقة أنه أصبح يتوجب على المجتمعات أن تتخذ بصورة دائمة قرارات على جانب كبير من المغامرة ولا يمكن تحديد نتائجها بصورة واضحة .

وعلى ضوء ظروف التوجه العالمي واحتساب المغامرة، فإن توصيف عمليات التنمية والتخطيط لها وإدارتها، في كل من دول « العالم الثالث » والدول الصناعية قد تغير بدرجة ملحوظة في السنوات الأخيرة، وأصبح بالغ التعقيد بصورة لا يمكن تصديقها . وهكذا فإن القول إن التنمية تعود لأعمال الأفراد أو حتى للنوايا الحسنة لم يعد قولاً ممكناً أكثر وأكثر . وأصبحت التنمية معقدة إلى حد أنه :

- لم يعد لديها أي موضوع يمكن الاعتراض عليه (بل يمكنني القول إن من آخر الموضوعات التي كان من الممكن الاعتراض عليها، حتى من الناحية النظرية، كان موضوع التمييز العنصري المؤسسي أو الرسمي) .

- لم يعد من الممكن إدارة التنمية عن قصد أو بسبب محدد (وليس على المرء تذكر الآثار الجانبية السلبية لمشروعات التنمية حسنة النوايا الموجودة في مختلف أنحاء العالم .

- لم تعد التنمية تسير إلى طريق منطقي ووفقاً للمعايير المنطقية (من منّا يستطيع أن يجد أي منطق فيما يجري الآن في رواندا؟!) .

- لم يعد بالإمكان التنبؤ بالقيمة (من منّا يستطيع التنبؤ بالنتيجة المفاجئة التي وصلت إليها محادثات الاتفاقية العامة للتجارة « الجات Gatt » أو التنبؤ بسقوط الاشتراكية؟) .

- لم يعد بالإمكان أن تعترف (التنمية) بأى وقت أو أي حدود (فحتى عقد الستينيات،

كان الاعتقاد السائد أن التنمية قد تؤدي إلى مستويات المعيشة نفسها - في جميع أنحاء العالم ضمن حياة جيل جيد فحسب - ومعتقدات مشابهة مازالت تسمع في بعض الأوساط بخصوص دول الكتلة الشرقية السابقة). أما من الناحية الاجتماعية، فإننا نشهد حالياً تطوراً نحو مجتمع عالمي، فعلى مستوى الأفراد، تظهر بنيات جديدة معقدة مشوشة وغير مستقرة. ويوطد المجتمع العالمي نفسه كأفق عالمي من التفاعل وعلى نطاق العالم. فالتلاميذ الألمان مثلاً، يمكنهم أن يؤديوا امتحانات المستوى في تنزانيا، ويمكن للعمال المهرة الفرنسيين أن يعملوا في الكويت، كما أن بمقدور الكاميرونيين أن يحصلوا على قروض في سويسرا، ويمكن للموزامبيقيين أن يتعلموا في ألمانيا ويستمتعوا بالإنجازات الثقافية الألمانية المطورة في اليابان.

وبينما تبدى هذه التنمية ذات الأفق العالمي من التفاعل ملامح مبهرة، إلا أنها تعد كذلك مشوشة ومرعبة. واعتماداً على مستوى تعليم الفرد وإهتماماته، فإن الغربية يمكن الإحساس بتهددياتها. ففي أماكن معينة تتباين العوالم الثقافية من الناحية الدينية أو تفهم المعاصرة، أو في إدراك مفهوم الديمقراطية والتعددية، أو في تنظيم الحياة اليومية، لذلك فإنها (أى العوالم الثقافية) تتصادم مباشرة فيما بينها مسببة الفوضى والقلق.

ويزداد الأمر تعقيداً فيما بعد انطلاقاً من حقيقة أن التعامل مع المجتمع العالمي صعب من وجوه عدة:

* فبدية، لم يتطور المجتمع العالمي بنموذج التسلسل الهرمي في تنظيمه، فليس هناك إنعدام قوة في هذا العالم، ولكن يمكن القول إن القوة لم تعد محلية أو فردية. ويعنى هذا بالنسبة لنا أن التعامل مع المجتمع العالمي أصبح صعباً، ويبدو أن الاحتمالات الجديدة غامضة وعالية التجريد عندما يتعلق الأمر بتحديد الخطأ، لأنه لا يمكن عزو الحالات المنافية للأخلاق في العالم إلى إنعدام الإدارة الحسنة أو حتى الدوافع الشريرة لأولئك المعنيين، ولكن يمكن عزو ذلك إلى ضعف تنظيمي في ترتيب الأشياء، بما يسبب ويشكل نظام أداء العمل الشخصي المرغوب به بشكل خاطئ. فمثلاً، لم يكن الحاكم هو الفاشل في رواندا إذ كان يمكن الاستعاضة عنه بدول من المجتمع الدولي، وبالتالي إنهاء الصراع. ولكن يظهر هذا الصراع بوضوح أنه قد بنى تراكمياً خلال فترة طويلة من الزمن نتيجة لاختفاء تنظيمية عديدة. كما أن منظمة الأمم المتحدة ليست قوة مركزية. وعلى من يعتقد أن الرأسمالية تحكم العالم وتمثل أساس القوة السرية، أن يعثر على المركز حتى يعارضه، ولكنه لن يتمكن من العثور عليه، لأنه غير موجود.

* وثانياً، فإن تطوير المجتمع العالمي يتقدم بطرق مختلفة تماماً، وبينما أصبح الأفق العالمي للتفاعل ضحكاً في قطاعات معينة من المجتمع - مثل عالم الصناعة والمال، والعلوم الطبيعية، وصناعة الترويج والجريمة المنظمة - فإن عدداً من النظم الاجتماعية الأصغر

ما زالت تدار فيدرالياً أو وفق مبادئ الأمة الدولة، مثال ذلك: السياسة والقانون والتعليم. وبسبب أن المجتمع العالمي في طور التشكيل بسرعات متباينة، فإن من الصعب فهمه واستيضاحه بصورة جلية، وبالإضافة لذلك، فإن هذه الأنماط المختلفة من التنظيم تسبب مشكلات بعينها. فبينما، وعلى سبيل المثال، تحكم السيطرة على مستوى الأمة (لأسباب وجيهة) على الأنظمة التشريعية والأمنية ومنع الجريمة من خلال القضاء والأمن العام، فإن المافيا بالمقابل لاتزال تعمل ومنذ مدة طويلة بشبكات منظمة عالمياً. وبينما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإعادة نشر العاملين فيها حول العالم، وتغيير المدارس من دولة إلى أخرى، مع ما يلزم ذلك من الحصول على الاعتراف اللازم بالشهادات، فإن ذلك كثيراً ما يسبب المتاعب والصعوبات، لأن التعليم كما قلنا يتم تنظيمه وطنياً، بينما يكون تنظيم الصناعة وإلى درجة عالية عالمية، ويمكن إدراج أمثلة عديدة مشابهة.

ونتيجة لهذا التطور الاجتماعي نحو المجتمع العالمي، فإن على كل فرد أن يتزود بالكثير حتى يتهيأ لهذا التوجه، فما كان مألوفاً له في السابق في البيئة المجاورة، أصبح غريباً عليه (نتيجة لهجرة الناس من ثقافات أخرى، مثلاً، أو الشعور بالغبرة في بلد أجنبي)، كما يصبح وبشكل مفاجيء، ما تعود أن يكون غريباً عنه، مألوفاً له، وفي مثل هذه الحالة، لا يحتاج المرء إلى وقت طويل للتساؤل عن هويته الخاصة. وهنا أيضاً فإن المجتمع العالمي ليس فقط ذا فائدة للفرد، ولكنه كذلك يؤدي للتشويش وعدم الاستقرار.

إن إنهاء ما كان تقليدياً مألوفاً أو غريباً يتضخم بسرعة التغيير الاجتماعي. ويمكن أن يوصف هذا المظهر الكبير الثالث للتغيير الاجتماعي في العهد القريب، في إطار البعد الزمني، ففي العديد من أجزاء العالم أصبح التغيير الاجتماعي سريعاً متجاوزاً لتغيير الأجيال. ويؤدي هذا إلى مؤثرات كثيراً ما توصف على أنها صراعات أو تناقضات بين «المعاصرة والتقليدية». وأشعر، مع ذلك، إن هذه المفاهيم لاتمثل بدقة هذا الصراع أو التناقض، لأن المعاصرة بحد ذاتها تخضع كذلك إلى تغيير اجتماعي دائم وسريع، فالبيئة المحيطة بالفرد كثيراً ما تتغير جذرياً خلال فترة حياته، ويصبح تعلم الأمس أقل إستعمالاً في حياة الفرد.

وخلاصة القول، فإنه يمكن وصف العولمة على مستوى الهدف والمستويين الاجتماعي والزمني، ويواجه الناس مشكلات هذه التحديات سواء كانوا يعيشون في البلدان الصناعية أو في بلدان العالم الثالث. ويحتاج إنسان اليوم أن يتعلم كيفية مواكبة الخبرة كبيرة التعقيد وكثيرة التنوع وعلى مستويات متعددة. وفي هذه اللحظة، فإننا نعيش في حالة تاريخية تظهر فيها التغييرات في السلوك الشخصي عاجزة عن ملاحقة سرعة التغيير الاجتماعي، وإن قدرتنا على حل المشكلات تتخلف عن التطور في العالم.

٢ - تغييرات نفسية: لماذا يواجه الناس صعوبات في مواكبة هذه الحالة؟

الصعوبة التي تواجه الناس حالياً مع نقل المشكلات الراهنة تتجذر في البيئة الوراثية للإنسان، والتي تمثل عملية التطور البيولوجي. وهذا هو سبب صعوبة مواكبة التغييرات العالمية المتزايدة، فالعدة (الآليات) الوراثية التي يمتلكها الأفراد في مهارات الإدراك الحسي متخصصة في حل المشكلات التي تقع في محيطه، وأصبح ذلك غير فاعل وعديم الجدوى مع المشكلات الراهنة.

فالطريقة التي يدرك فيها الإنسان بيئته قد تطورت نتيجة للتكيف مع المحيط المباشر والحاجات النابعة من هذا المحيط. الإنسان، يرى ويسمع ويشم، ويتذوق، ولكن ليس بمقدورنا الإحساس بالإشعاعات فوق الحمراء (كما تفعل الحية ذات الأجراس)، ولا بالمجالات المغناطيسية (كما يفعل طائر الروبن)، أو بالتيارات الكهربائية (كما يفعل الجمنازكوس). هذه العدة الوراثية للإنسان والتي تشكلت بالتلاؤم مع موطنه الأصلي والتي لا تزال تحمل علامات هذا الوطن، هي التي توجه سلوك الإنسان حالياً وتحدد طريق مواكبته للظواهر عالية التعقيد. بالنسبة لنا، فإن الأشياء الموجودة في كوننا الصغير هي المحسوسة لنا والتي يمكن تمييزها وإعادة تركيبها وتحديدها والسيطرة عليها دون أدوات اصطناعية. ولكن حدود الكون الصغير للإنسان لا يمكن تحديدها بدقة، لأنها تتباين (أى الحدود) حسب درجة التنشئة الاجتماعية، وبين الفردية والثقافية (إدراك اللون، على سبيل المثال، يعبر عن درجات لونية مختلفة، ولكننا نرى لونا أبيض فقط، كما يمكن لمصنفي الدخان الكوبي أن يميزوا الفروق الدقيقة في ظلال اللون البني). وتعد الأمور التالية محسوسة لنا:

- المسافات والأزمان التي يمكن أن نقطعها بالمشي.

- المجموعات المتعلقة بالأسر الممتدة والتي تصل إلى ١٠٠ فرد.

- العلاقات التي يمكن تجزئتها حسب الفعل من ٥-١٠ مشكلات جزئية (والتي بالتالي

تقع في حدود قدرتنا على حل المشكلة على مدى ذاكرتنا القصير).

وبالمقابل فإن الأمور التالية غير محسوسة لنا:

- المسافات الصغيرة جداً والفترات الزمنية القصيرة، (مثل الإلكترونيات

والكواركات^(*)).

- المسافات الكبيرة جداً (مثل الكون والثقوب السوداء).

(*) الكوارك Quark: أحد الجسيمات الأساسية الافتراضية. له شحنة تساوي $\frac{1}{3}$ أو $\frac{2}{3}$ شحنة

الإلكترون، ويمكن أن ينشأ عنه نظرياً العديد من الجسيمات الأولية. ولا يوجد دليل علمي على وجود الكواركات الحرة.

- السرعات العالية جدا (مثل تلك الموصوفة في النظرية النسبية) .

- وكذلك النظم المعقدة ذات العلاقة التبادلية العالية والآثار الارتدادية (مثل المجتمع العالمي) .

ويمكن للإنسان أن يعرض عدم قدرته على الإدراك الشامل، باللغة والتفكير المجرد، واللذين بهما وبالعلم والتكنولوجيا يمكنه الامتداد خارج كوننا الصغير ويمكنه بالتالي أن يتوافق مع مثل هذه الظاهرة المعقدة المسماة بالمجتمع العالمي . فالخبرة الحسية بالتعقيد ممكنة في أفضل الحالات كنتائج سلبية لأفعال النية الحسنة، ويمكن فقط لأولئك الذين جربوا مشروعات تنموية فاشلة أن يدركوا ذلك جيدا .

ما الفرص المتاحة أمام الناس كى يتمكنوا من التعامل مع التعقيدات؟ ما الذى ينبغي عمله من قبل الذين يتمكنون من السيطرة على التعقيدات؟ وهذا سؤال أساسى إذا تذكرنا السؤال الذى سبق أن طرحته حول أهمية قيام مجتمع عالمى لعملية التعليم .

وللإجابة عن هذا السؤال أجريت تجارب فى مجال علم النفس المعرفى . فقد أعطيت للأفراد الذين أجريت عليهم التجارب مهمة حل أوضاع صعبة ومعقدة، مثل: تطوير مدينة، أو حماية بيئة من البيئات أو مشكلة تنموية . ولم يحدث الحل المقدم على أرض الواقع بل على شكل محاكاة حاسوبية . وعلى سبيل المثال، فقد زود الحاسوب بالعوامل المترابطة المتعلقة بالتنمية فى دول نامية نموذجية (وهى التنمية التى تم الاعداد لها على ضوء واقع تلك الدول وتجاربها) . وكانت مهمة الأشخاص الذين وضعوا تحت الاختبار هى أن يحكموا الدولة . وفى بدء تجربة المحاكاة، كانت الدولة (المفترضة هذه) فى وضع الدول الأفريقية فى بداية الستينيات . ووجد معظم أفراد التجربة أنفسهم يواجهون مجاعة مأساوية بعد مرور ٨٨ شهراً من العمل السياسى .

إذن ما الذى فعله أفراد التجربة؟ أولا وقبل كل شىء أخذوا يتفاعلون وفى أذهانهم البيئة القريبة جدا، وتعرفوا على العوامل التى يمكن التعرف عليها بصورة مباشرة ونسوا الآثار البعيدة المدى والآثار الجانبية . وأخذوا يتصرفون دون تحليل الموقف مسبقاً، واندفعوا يعملون على العديد من المشاريع المختلفة . وظل أفراد الاختبار على قناعة أن الطريق الذى سلكوه هو الطريق الصحيح طالما لم تظهر أية آثار سلبية .

وحتى فى هذه الظروف المخبرية بالغة التعقيد، فإن الطريقة الأساسية التى تصرف بها هؤلاء الناس، كانت لذلك هى الطريقة ذاتها التى تصرف بها أسلافهم فى العصر الحجرى: فقد ركزوا معظم اهتمامهم على تلك العوامل التى جرى إدراكها عن طريق الحواس، وكانت فى المحيط القريب جدا . وكلما أظهر مشروعهم أن الأمر أكثر تعقيداً، نظراً لأن الأشياء لم تتطور وفق ما كانوا يفكرون، لجأوا إلى جانب واحد من المشكلة، كى يستعيدوا

الشعور بأنهم قادرون على حل المشاكل عن طريق الإدراك الحسى . وهكذا فإنه يبدو أن استراتيجية حل المشاكل هذه هي استراتيجية قديمة جداً فى التعامل مع المتطلبات الخارجية . ولم تلعب المعرفة العلمية بالتنمية أى دور مهيمن فى عملية التنمية، إذ أن الخبراء أنفسهم يمكن أن يسيروا فى الطريق الخاطئ للتنمية .

وفى الوقت نفسه، أصبح واضحاً، أنه كان بالفعل هناك أفراد قادرين على تلبية هذه المطالب . وكان هؤلاء الأفراد يتميزون « بالكثير من التفكير والقليل من العمل » (أى يفكرون أكثر مما يعملون) . والذين كانوا يؤدون أداءً جيداً من بينهم كانوا يتوصلون إلى قرارات أكثر (أى قرارات أكثر فى كل مرة ينوون فيها اتخاذ مثل هذه القرارات)، وبالتالي كانوا يعملون ويتصرفون بطريقة أكثر تشابكاً وأكثر تعقيداً . واستطاعوا التعرف على المشاكل فى وقت مبكر أكثر (مما كان يقوم به غيرهم) كما استطاعوا التأكد من قراراتهم هذه مرات أكثر والتثبت منها باستفسارات وأسئلة من نوع « لماذا هكذا » فالناس (أو أبناء الشعوب) الذين قادوا بلادهم نحو الرفاه لم يكونوا يترددون بين موضوع وآخر، ولكنهم تابعوا قضاياهم وتوصلوا إلى الحلول لها بعقلية متفردة . وبالإضافة إلى ذلك، لم يفسحوا المجال للإغفال عن قضاياهم بسهولة كما يفعل الأشخاص ذوو الأداء الضعيف (وبالتالي فقد حققوا درجة عالية من الاستقرار بمجرد القليل من التحديد) . وزيادة على ذلك، كانوا فى العديد من المرات يقومون بوضع بيئة سلوكهم الخاص بها سلفاً (أى قبل القيام بهذا السلوك)، كما كانوا يتأملون جيداً فى هذا السلوك . ولم يعتمدوا على تفويض الآخرين بالعمل إلا بصورة أقل، كما كانوا أكثر قدرة على إدراك الوقت . وهذه العوامل لم تظهر أى ارتباط مع ذكاء أفراد التجربة .

وبصورة عامة فإن الاختلاف بين ذوى الأداء الناجح وذوى الأداء الضعيف تمثل فى الخصائص الشخصية التالية :

- معلومات عامة واسعة .
- إمداد يتصل من المبادئ البنوية .
- الثقة بالنفس بدلا من الخوف .
- الاستعداد فى اتخاذ القرارات .
- قدرة ترتيب المشاكل حسب أهميتها .
- الاستعداد للتدقيق فى الفرضيات ومن ثم تصحيحها أو تصويبها .
- مزيد من أسئلة أكثر عمقاً من نوع « لماذا؟ » .
- القدرة على تحمل الشك وعدم اليقين .

وفيما يختص بالمشكلة الأصلية، فإن هذه النتيجة مهمة: وهى أن التعامل مع المشاكل المعقدة فى المجتمع العالمى هو من الأمور التى يمكن تعلمها . ويوجد هناك أشخاص يمتلكون المعرفة والوسيلة اللتين تسمحان لهم، بالقدرة على التعامل مع مثل هذه التحديات المعقدة أكثر من غيرهم .

وخلاصة القول : إن عدة الإنسان الحسية والوراثية موجهة نحو إدراك وحل المشاكل فى بيئته القريبة منه أو اللصيقة به، وبالتالي فقد أصبحت هذه العدة عاجزة عن العمل فيما يختص بالوضع المعاصر . ويمكن تعويض هذا العجز عن طريق العقل البشرى . فالتدريب على التجريد المعرفى، أولاً وقبل كل شىء فى تلك المجالات التى لاهتم بمعرفة الحقائق فحسب، بل تلك التى تؤكد القدرة على التفكير والتأمل فى الوضع الذى يجد الإنسان نفسه واقعاً فيه، هذا التدريب يمكن له أن يعوض عيوب أو نقائص الإدراك الحسى من الأمور ذات الأهمية القصوى للتعامل مع مشاكل التنمية فى المجتمع العالمى المعاصر .

٣ - انعكاسات تربية: المبادئ المطلوبة لتنظيم التعلم؟

التغير الاجتماعى السريع والتطور نحو المجتمع العالمى يجعلان مفاهيم التعليم التقليدية موضع تساؤل . كيف نعلم بينما هناك موضوعات يكون قد عفا عليها الزمن قبل أن يترك التلاميذ المدرسة؟ ومتى تكون العلاقة بين المخازن التقليدية للمعرفة والمتطلبات الجديدة قد بدأت بالتقوض؟ ومتى يكون مستقبل البشرية ومستقبل كل فرد مفتوحاً بشكل أساسى؟ فكيف نعلم التلاميذ كيفية التعامل مع الشك والتعقيد؟ وكيف نعد تلاميذنا لمواجهة التحديات القادمة؟ ليس هناك إجابة نموذجية عن هذه الأسئلة، ولكن يمكن أن تكون هناك طرق قابلة بطبيعتها للتطبيق . وليس هناك علاج سحرى يتيح لنا أن نعلم الناس كيفية التعامل مع الحقائق الدينامية المعقدة والمشكوك فيها، حيث لا يوجد أى علاج سحرى لهذه الحقائق . ودعنى أحاول وضع بعض العلامات فى خضم هذه الفوضى أو التشويش .

(أ) التعليم المتمركز حول المشكلات :

أخذاً فى الاعتبار النمو الأسى فى المعرفة الإنسانية، فقد أصبح من المستحيل تعرف المادة التعليمية التى تختار . وبالتأكيد فليس هناك نقص بالمادة التعليمية التقليدية، ولكن السؤال يكمن فى أية مادة نختار؟ وعدا عن التعليم الأساسى الذى يعد متطلباً سابقاً لاستمرار التعلم، فإننى أقترح أن يقتصر قانون التعليم على مجال المشكلات، وهى: حماية البيئة واستثمار الموارد، والنمو السكانى، والحرب والعدوان، والعدالة الاجتماعية، ولا يكون التعامل مع هذه المشكلات من منظور إقليمى فحسب، بل لابد أن يكون العالم بأسره بالذهن .

(ب) التعليم المجرد :

رجوعاً إلى ما تمت مناقشته في هذه المقالة يمكننا أن نقرر مهمة أساسية للفكر التربوي . فالمعرفة العقلية يجب أن تتقدم على الخبرة الحسية، ويمكن أن تكون هذه «الخبرة الحسية» وسيلة وليست غاية . كما ستلبي قيمتها التعليمية عندما تكون موضوعاً للتأمل والتأمل اللذين تحض عليهما التربية .

إن كسراً بسيطاً من العالم يمكن التمرس به على المستوى الفردي، فمعظم المعلومات يجب أن تنتقل خلال خبرة الآخرين . والتعلم في المجتمع العالمي يجبرنا أن نصل إلى مستويات عليا من التجريد . وعليه يجب أن تجمع جهود التربية بين توجهات التمرس نحو الفعل وبين التفكير المجرد . إن حاجة الإنسان إلى الخبرة الحسية يجب إشباعها، ولكن يجب في الوقت ذاته ربطها بالتفكير المجرد، ليصبح التعلم المتمركز نحو الفعل والتعلم العملي محاولة تتيح فرصاً للخبرة في حدود فضاء المدرسة، وهو تخيل للبيئة المحيطة يخدم التعلم المجرد . وعليه يكون واجب المربي أن يهدف إلى التوضيح مما أمكنه ذلك، وإذا ما تعذر ذلك فعليه (أى المعلم) أن يستعيز بالتشبيه، والنماذج أو باللوغاريتمات في حالات التعقيد . وعند القيام بذلك فعلى المعلم ألا يحدد نفسه بالنظم النمطية، بل عليه استخدام النظم المعقدة والمهمة .

وتعد التجربة الذاتية نوعاً من التجريد . والتعلم الذي يفسح المجال للتأمل الذاتي غالباً ما يرفع المدى إلى السلوك، وبذلك يتيح فرصة لعلاقة أكثر مرونة مصحوبة بتغير اجتماعي سريع .

(جـ) ممارسة الدقة وطرق صياغة الأسئلة :

أظهر التبصر الذي أمكن اكتسابه من علم النفس المعرفي ضرورة تعلم كيفية وضع الأسئلة، من أجل اتخاذ القرارات وبناء الأفعال الشخصية . وكثيراً ما يعيق التعلم الصفي ممارسة هذه المهارات . وأشعر بأهمية أن يتعلم المعلمون كيفية تنظيم التعليم الصفي حتى يتمكنوا من تعريض التلاميذ لهذه المهارات . وهناك العديد من الطرق الممكنة للقيام بذلك دون أن تتحول الدروس إلى فوضى .

(د) معايشة الشك :

أصبحت العلاقة بين الفعل والنتيجة حتمية في العصر الحديث، في التعليم وفي السياسة على سواء، وفي أحسن الأحوال يمكن للفرد أن يركن إلى حقيقة أنه لا يمكن أن يعتمد على شيء، فكل شيء يمكن أن يتبدى بشكل مختلف، والتوقعات يمكن أن تبعث على اليأس، والآمال يمكن أن تكون خادعة .

وحتى الآن فإن اهتمام مفاهيم التربية ينصب بشكل أساسي على الحصول على الأمان، والكتب المدرسية تقدم أسئلة وبالتالي فإنها تعطي شعوراً بالأمان. ومع ذلك فلم تعد توصف المعرفة اليوم على أنها «اختلاف» فقط.

أما بالنسبة للغايات، فإن هذا يعني أن على التربية أن تحقق الآتي:

- في مجال واقع الهدف، يجب أن ينصب التعليم على كيفية التعامل مع المجهول.

- في المجال الاجتماعي، يجب أن ينصب التعليم على كيفية التعامل مع ما هو غريب.

- في المجال الزمني، يجب أن ينصب التعليم على كيفية التعامل مع الشك.

وعلى الرغم من انتشار الجهل، فما هي الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها فيما يتعلق بطرق التعلم؟ إنني أشعر أن من المهم ممارسة التلقين في هذه الحالة. إن التعليم الملتزم الذي يتسق مع قدرات المعلم يحمل وعداً بضمان أكثر للتعامل مع الشك. ومثل ما هو في كثير من الأحيان محتمل، فيجب على التعليم تقديم الارتباطات المعرفية بالحالات المستقبلية، دون اللجوء إلى أسئلة محدودة يفترض أن تكون إجاباتها واضحة.

(هـ) استثمار تغير في النظرة:

إن التطور عالي التعقيد نحو مجتمع عالمي يجعل من الصعب علينا أن نعطي وصفاً للحقائق الواقعة. الأيديولوجيات يمكن أن تبقى صامدة وبشكل جيد حتى عشرين سنة. ولكنها سوف تحل، إن عاجلاً أو آجلاً، أيديولوجيات أخرى محلها. يجب أن يتعلم الصغار اليوم بأننا لا نستطيع إعطاء وصف دقيق للأشياء مرة واحدة وإلى الأبد. والاستنتاج الذي يمكن استخلاصه للتعليم من عدم إمكانية إعطاء وصف مؤكد للأشياء من منظور واحد، هو ضرورة توفير فرص لممارسة تغيير النظرة.

فأى موضوع يقدم هو ملاحظة العالم الذي هو نفسه (الموضوع) متاصل في العالم، ولكن هذا هو تماماً الذي غالباً ما يبقى مخفياً كبقعة عمياء في المبدأ الذي يعتقده الشخص. وإذا ما أمكن اكتشاف هذا المبدأ وتم أخذه بعين الاعتبار، فإن المعلم يتحرر من «منظوره المقدس» ويحمي نفسه من تهمة التزم.

وأود هنا أن أعطي مثالا ترك في أثراً كبيراً، فقد أتيج لي أخيراً أن استمع إلى المفكر التربوي نيفيل الكسندر هنا في ألمانيا. ونيفيل الكسندر أستاذ جامعي في الكاب تاون، وقد أمضى عدة سنين في السجن مع مانديلا في جزيرة روبن، وهو الآن واحد من القوى المحركة لإعادة بناء النظام التربوي في جنوب أفريقيا. وعندما شاهدته، كان يتحدث عن مراجعة الكتب المدرسية في جنوب أفريقيا، وقال إن مطلق المستحيل لكتب التاريخ أن تصل إلى وصف «دقيق» لتاريخ جنوب أفريقيا، وأنهم بدأوا الآن وضع توصيفات لكل مجموعة عرقية على صورة اقتطافات قصيرة. وبهذه الطريقة، سوف يتعرف التلاميذ على

تاريخ جنوب أفريقيا من عدة منظورات. ولهذه الطريقة ميزتان عظيمتان، الأولى تمنع إحتياج ثقافة للثقافات الأخرى، وتتيح بالتالى للتعلم بتداخل الثقافات كوسيلة لتفاهم الحضارات والثقافات الأخرى، أما الميزة الثانية، فهي تعلم التلاميذ لتغيير نظرتهم وتعايشهم مع الشك، ليدركوا فى سن مبكرة، أننا قد فقدنا الحقيقة.

ولعلك تجد أن هذا الوصف للواجبات التربوية غير منسق بما فيه الكفاية ويشرد بعيداً عن المكونات التقليدية للتربية. وبنظرة أولية فإن مفهومنا كهذا سوف يعلم التلاميذ معرفة أقل صلابة، ولكنه سوف يعطى مجالاً لإثارة العديد من الأسئلة، كما يوفر كذلك مجالاً أكبر للتأمل والتفكير. وحتى أهيكك لفقدان فكرة العالم الواضح وكتذكير بواجبك التربوى، فإننى أقدم لك الكلمات التالية للشاعر الألماني لودفيك تيك حيث يقول :

« الفوضى الجيدة أفضل من الترتيب الردى ».

وتعقيباً على ما جاء فى الدراسة السابقة (العولمة تحد للتعليم الإنسانى)، نقول:

يكون تأثير تيار العولمة سلباً علينا، إذا توقف دورنا على مجرد الاستقبال فقط، ويكون إيجابياً إذا شاركنا الآخرين فى التطور العالمى الذى يحدث فى فروع العلم والأدب والإنسانيات. وفى الحالة الأخيرة، تظهر ملامح هويتنا القومية واضحة جلية، كما أننا نعرف الآخرين بأبعاد شخصيتنا، وبذا نتعامل مع الآخر بقوة، ومن موقف الند للند.

ولنواكب العولمة -عن طريق عبور البرزخ الذى يفصلنا عن العالم المتقدم- ينبغى التسلح بأسلحة العصر، وهى المعارف الحديثة، والتخصصات العصرية (علوم الكمبيوتر ونظم الإدارة الحديثة وغيرها)، إذ أن هذه المعارف والتخصصات تسهمان فى رفع المستوى العلمى: النظرى والتطبيقى، للتعليم فى مصر.

ثالثاً : التربية فه مجتمع المعرفة ... ما سبيلها ندو الأفضل ؟

وهنا يجدر الإشارة، إي أن « الدول المتقدمة حين ترغب فى حفز التقدم العلمى لاتنشئ كليات جديدة للحاسبات (مع العلم بأهميتها لمصر فى الوقت الحاضر)، وإنما تولى إهتماماً كبيراً لتدريس الفيزياء والرياضيات، فهما العامل الرئيسى للتقدم العلمى، وهذا ما يحدث فى الولايات المتحدة وأوروبا، بل ويحدث أيضاً فى الصين وكوريا. وقد تنبتهت الولايات المتحدة، حين وجدت أن المتقدمين لامتحانات التأهل للإلتحاق بالجامعات الأمريكية فى الفيزياء والرياضيات، معظمهم من الصينيين، ويأتى ترتيبهم قبل الأمريكين، ويحصلون على منح الدراسات العالية بسهولة^(١٠).

تأسيساً على ما تقدم، ينبغى الاهتمام الكبير بالعلوم الأساسية، التى هى عصب التقدم العلمى، ومعيار تقدم الشعوب، وبخاصة بعد وجود شبكة المعلومات والمعارف العالمية (شبكة الإنترنت) بإمكاناتها الهائلة المحتوية على كنوز المعرفة فى جميع الفروع والتخصصات.

ولكن، يواجه التعليم في مجتمع المعلومات تحديات عظيمة الشأن، للدرجة التي جعلنا نقول بدرجة كبيرة من الثقة أن التعليم يواجه أزمة حقيقية في عصر العولمة، ومن أهم ملامح هذه الأزمة، نذكر الآتي :

* الانفصال الكبير بين التعليم وسوق العمل، إذ لا تشارك المؤسسات التعليمية في حل المشاكل العلمية التي يواجهها المجتمع.

* الإهتمام بالكم دون النظر بعين الاعتبار إلى الكيف.

* عدم تكافؤ فرص التعليم، بسبب ظهور نخبة تتاح لها فرصة التعليم باستخدام الكمبيوتر، وغالبية محرومة من هذا الحق.

* تعدد مسارات التعليم، ما بين مدارس حكومية مجانية ومدارس خاصة بمصروفات، وما بين تعليم باللغة العربية وتعليم باللغات الأجنبية.

* العزوف عن مداومة التعليم، إذ يكتفى غالبية المتعلمين بالشهادات التي يحصلون عليها، رغم أن التعليم المستمر يتيح لهم فرصة التعلم مدى الحياة.

* سلبية المعلمين، بسبب إرتقاء تكنولوجيا التعليم، دون إعدادهم لمواجهة مستحدثات التربية، ودون تأمين مكانتهم وحوافزهم الشخصية.

* عدم فاعلية البحث العلمي، إذ يقتصر إهتمام أساتذة الجامعات بالعملية التدريسية، دون إهتمام يذكر بمهامهم البحثية، خاصة بعد أن زادت كلفة البحوث العلمية.

* تدنى مستوى الخريجين، بسبب الكثافة العالية لأعداد المتحقيين والمقبليين على التعليم، وذلك يعنى تسليم أقدارنا لأجيال غير مهيأة، وغير مجهزة للإنتقال إلى مجتمع المعلومات.

* فساد الذوق العام في المسائل المرتبطة بالأدب والشعر والفن والرواية والقصة.

* الهادر التعليمي الضخم، بسبب البطالة السافرة والمقنعة، وقتل قدرات الخريجين وعدم ترميتها، والعزوف عن العمل المهني، والتسرب خلال سنوات الدراسة، والامية المزوجة: الأبجدية والكمبيوترية.

* وجود قوى رجعية تعمل جاهدة على تأكيد الأفكار المخاصمة للعصر والحضارة والمدنية.

* فقد الثقة في المؤسسات التعليمية، لعدم قيام الكوادر التي تعمل فيها، بدورها القيادي المرجو والمأمول منها.

* تخلف المناهج وطرق التدريس، إذ أصبحت المناهج لاتناسب العصر، لأنها تضخم من قيمة المادة العلمية فقط، دون الإهتمام بجوانب أخرى لاتقل أهميتها عن المادة العلمية، كما أن طرق التدريس تعتمد على الحفظ والتلقين وحشو المعلومات في رؤوس التلاميذ، دون الإهتمام بالأساليب التي تثير الدافعية والتفكير.

* ضعف الإدارة التعليمية، بسبب الأخذ بالأساليب البيروقراطية العتيقة، ودون الإعتداع على الطرق الحديثة التى تعتمد على التفاعل الإدارى لجميع الأطراف .

* الإغراق فى المحلية دون الإنفتاح على الكونية أو العالمية التى تجعل المتعلم قادراً على معرفة العالم الخارجى ثم التعامل معه .

وحتى يمكن مقابلة السلبيات آنفة الذكر، ينبغى أن يواجه التعليم عصر العولمة، بروح عصر العولمة ذاته . ويمكن تحقيق ذلك، عن طريق^(١١) :

(١) أن لا يكون هدف التعليم هو تحصيل المعرفة فقط، وإنما لإستخدامها فى حل المشكلات، ولتوظيفها لوضع تصور للمعضلات المستقبلية، مع مراعاة أهمية الوصول إلى منابع ومصادر المعرفة نفسها .

(٢) أن يهدف التعليم إكساب المرونة فى أخذ القرارات، وكذا إكساب التفكير السليم فى أقصر وقت ممكن .

(٣) أن يهدف التعليم إظهار قابلية التنقل **Mobility**: الجغرافى لتغير أماكن العمل والمعيشة، والإجتماعى لمقابلة الحراك الإجتماعى المتوقع حدوثه، والفكرى للتعامل مع التدفق المعلوماتى وسرعة تغير المفاهيم، إذ ليس للإنسان الآن وطن بعينه يعيش فيه، أو جماعة بعينها ينتمى إليها، وإنما بات العالم كله، بكل جنسياته وأيديولوجياته ولغاته، مفتوحاً أمامه، يستطيع أن يتجول فيه كيفما شاء .

(٤) أن يهتم التعليم بالنواحي الوجدانية والأخلاقية للمتعلم، وإكسابه القدرة على تحقيق ذاته، شأن إهتمامه بحاجات المجتمع ومطالب الفرد الشخصية .

(٥) أن يعمل التعليم على تنمية عادة التفكير الإيجابى، وقبول المخاطرة المحسوبة وتعميق مفهوم المشاركة، والتعامل مع السلطة من منطلق ديمقراطى، ويحدد بدقة حدود العلاقة بينهما، من خلال حقوق وواجبات كل طرف .

(٦) أن يتصدى التعليم للروح السلبية أو الإنهزامية، إذا وجدت عند بعض المتعلمين، وأن يعرفهم كيفية عمل آليات تفكيرهم، فتكون إنجازاتهم إيجابية، كما يدركون حقيقة الظواهر، ويتمثلون المعارف الصعبة والمفاهيم المعقدة .

(٧) أن يبشر التعليم بأهمية خلق عالم إنسانى واحد، بحيث يكون متماسكاً ومتجانساً ومتشابهاً، ومعترفاً ببناء حضارة إنسانية واحدة، وبذا يكتسب المتعلم الاتجاهات والتوجهات التى تساعد على التواصل والتلاحم مع الآخرين، والتى تجعله يقبل الآخر، ولا يتعصب لبني جنسه المحليين فقط .

(٨) أن يهين التعليم المتعلم ليخلق عمله بنفسه، وليعرف كيف يقضى أوقات فراغه، فيما يفيد، وخاصة أن دلالات المستقبل القريب تشير إلى ندرة العمل فى عصر العولمة .

(٩) أن يساعد التعليم المتعلم في التفكير في أساليب التفكير التي يمارسها، ليتمكن للوصول إلى ما وراء المعرفة، بالنسبة للمشكلات العملية والعلمية والوجدانية التي يقابلها في دراسته أو في حياته المعيشية، والتي تتطلب حلاً موضوعياً وعقلانياً لها. أخيراً، تبقى نقطة مهمة بالنسبة لتحديات التعليم والتعلم في عصر العولمة، وتمثل في محاولة تحديد إجابة دقيقة للسؤال التالي:

ماذا عن الأهداف التربوية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تصميم المناهج المستقبلية، بما يتوافق مع التحديات التي يفرضها عصر العولمة على التعليم والتعلم أمثاً؟
تمثل أهم الأهداف التربوية، التي يجب مراعاتها في تصميم المناهج المستقبلية، في ضوء تحديات عصر العولمة، في الآتي^(١٢):

(١) ينبغي أن تتيح مناهج المستقبل الفرص المناسبة أمام التلاميذ للإدراك، والتحليل، والتفسير، وإكتشاف مدى واسعاً جديداً للمعاني، إذ يتطلب التعامل مع العالم الجديد، تفسيرات وتعريفات معاصرة، تتوافق مع المعاني التي يكشفها العلم الحديث.

(٢) ينبغي أن تساعد مناهج المستقبل التلاميذ في إعادة تحديد وإكتشاف أنفسهم، حتى يمكنهم التكيف مع الظروف والأحداث الجديدة التي تتسم بسرعة التغيير، وبخاصة في المجال الاقتصادي الذي يشهد تقلبات إقتصادية متتالية، أفرزت وظائف جديدة تتطلب كوادراً ومدرّبين لديهم المهارات التي تحتاج إليها تلك الوظائف.

(٣) ينبغي أن تسهم مناهج المستقبل في دفع التلاميذ إلى توجيه أسئلة ذات مغزى، وفي إتاحة الفرصة ليمارس التلاميذ الإرشاد الذاتي لأنفسهم، ولبعضهم البعض.

(٤) ينبغي أن لا تتركز مناهج المستقبل حول المعاني والمعارف فقط، بل يجب أن يراعى في بنائها المسائل الجدلية والأفكار المتصارعة، التي تؤدي إلى مناقشات، تتسم بالمغزى والبناء معاً.

(٥) ينبغي أن تتضمن مناهج المستقبل المشكلات الإجتماعية الشائعة، التي يعاني منها عالم الواقع، وبذا يتحقق التعليم المناسب لحياة إنسانية صحيحة ومنجّية.

(٦) ينبغي أن تركز مناهج المستقبل، على الأساليب التي تسهم في إكساب التلاميذ: التفكير الناقد، ومهارات التعاون، والمعاني السامية التي تجعل التعليم أكثر ملاءمة وإنتاجية.

(٧) ينبغي أن تحتوي الأنشطة في مناهج المستقبل على ما يساعد التلاميذ لتطبيق المعلومات بفاعلية في ضوء خيراتهم المتاحة، وأن تحتوي القصص والمفاهيم الجوهرية،

التي تنمى الاتجاهات نحو حب الاستطلاع والتعجب، لأهمية ذلك فى تحقيق التعلم الجيد .

(٨) ينبغى أن تشير مناهج المستقبل إلى أن حتمية التدريس للتلاميذ، يجب أن تبقى محوراً للتطلعات الإجتماعية والتعليمية لهم، وبخاصة أن التلاميذ يتعلمون دروساً عن الحياة ذاتها، مما يتعلمونه داخل المدرسة، وما يشاهدونه من حولهم فى المجتمع .

(٩) ينبغى أن تضع مناهج المستقبل نموذجاً للعالم الذى تريد أن تخلقه أو تحققه، من خلال عملية التعليم والتعلم .

(١٠) ينبغى أن تبرز مناهج المستقبل العلاقة الحتمية الإيجابية بين التعليم والثقافة، وذلك لأن الثقافة على الرغم من تصورهما كنظام مترابط من الاتجاهات والقيم والتعاليم، التى تؤثر فى سلوكيات الأفراد، فإنها تعنى التعلم ذاته الذى يستطيع أن يسهم بإيجابية فى الجوانب المختلفة للثقافة ذاتها .

(١١) ينبغى أن تعطى مناهج المستقبل إحتراماً متوازناً للثقافات المتباعدة وتوحيداً للأفكار الديمقراطية، وإجلالاً للحقوق الإنسانية المتسامحة، وتقديراً للمسئوليات الشخصية والإجتماعية .

(١٢) ينبغى أن تقاوم مناهج المستقبل الاتجاهات الاجتماعية المتخلفة أو الدونية، التى تضعف الأخلاقيات، وتشكك فى الروحانيات، وتحول الفردية إلى إبطار وطمع، وتقتل فى الإنسان روح التحدى، وتقلل طموحه، وتشل تفكيره التقدمى .

(١٣) ينبغى أن تراعى مناهج المستقبل أهمية الفهم والبناء على أنشطة التعلم فى عملية التدريس، بالتركيز على التعليم والمشاركة والتواصل .

(١٤) ينبغى أن تكسب مناهج المستقبل الفكر متعدد الاتجاهات، وبخاصة أن التلاميذ يحتاجون إلى مرونة عقلية ليعيشوا فى عالم التناقضات، شديد التعقيد وسريع التغير فى شتى ظواهره ومظاهره .

(١٥) ينبغى أن تشجع مناهج المستقبل على حل المشكلات من خلال مسارات تفكيرية متعددة، وبذا تحمى المتعلم من التفكير الأحادى، أو التفكير الساذج البسيط، كما تجعله يتحمل مسؤولية أداء الأعمال المطلوبة منه بنفسه .

(١٦) ينبغى أن تكون مناهج المستقبل تفاعلية متمركزة حول المعنى، ليكتسب التلاميذ مهارات التفكير الضرورية لمقابلة متغيرات بدايات القرن الحادى والعشرين، وحتى تتلاءم الممارسة التعليمية مع طبيعة العقل النامى، مما يؤدي إلى أفضل إستغلال للطاقات الكامنة عند التلاميذ .

(١٧) ينبغي أن تهتم مناهج المستقبل بخلق ثقافة تعلم، وتوفير بيئة تعلم تعمل على ترقية الفهم والمرونة العقلية، لإرتباطهما المباشر بالإنجاز والأداء، اللذين يقوم عليهما الحياة الإجتماعية المسؤولة عن المدرسة ذاتها.

(١٨) ينبغي أن تأخذ مناهج المستقبل في حساباتها أن التدريس من العوامل المهمة في إحداث التغير الناجح، لذا ينبغي النظر إلى التدريس كعلم وفن آتيا، يسهم في تحقيق حصاد وافر من ثقافة التعلم، التي تسهم بدورها في إكساب التفكير التأملي الحقيقي، وفي تحقيق إحتتمالات واعدة للعمل.

(١٩) ينبغي أن تشجع مناهج المستقبل المعلمين الأكفاء، الذين يدفعون العملية التعليمية إلى المزيد من الفاعليات التي تسهم في تحقيق التفكير المؤثر وتقدم العلم، والذين يستطيعون إحداث فروق حقيقية في مقابلة التلاميذ لمتغيرات المستقبل، عندما يتحملون مسؤولية تعليمهم، والذين يقبلون بانفسهم للترحيب بالمستقبل.

(٢٠) ينبغي أن تساعد مناهج المستقبل التلاميذ على النقد، والتحليل، والتفسير، وإكتشاف المعانى الجديدة والحلول المبتكرة للمشكلات، وأن تساعد على تعلم كيفية توجيه الاسئلة ذات المغزى، وكيفية التعبير عن الافكار الخاصة، والقدرة على التخطيط المستقبلي.

(٢١) ينبغي أن يحتل التفكير مكاناً محورياً في مناهج المستقبل، وبخاصة التفكير فيما وراء المعرفة، لتحديد المعانى الضمنية والمعرفة ما بين السطور، ولاسيما أن التذكر والمعارف المبنية على الحقائق، لا تمثل تعليماً حقيقياً، لذا ينبغي تأسيس التعليم كبناء للمعارف يقوم على الفهم والتفكير، وليس مجرد حفظ آلي للمعلومة.

(٢٢) ينبغي أن تتزاوج في مناهج المستقبل كل من : الأهداف الأكاديمية، والجانب التطبيقي للعلم في حل المشكلات، والخبرات الحياتية للتلاميذ، بحيث تنصهر في بوتقة واحدة، يظهر مزيجها العلاقات المتداخلة والمتشابكة، فيما بينهما.

إن تحقيق المقاصد والغايات السابقة في تصميم وبناء المناهج، تكون محصلته النهائية المتوقعة، إعداد المتعلم قوى العقل، الذي يقف بقدميه ثابتاً على الأرض ورأسه في السحاب، لأنه يسيطر على مهارات التفكير، ويستخدمها الإستخدام الأمثل، والذي يستطيع أن يتعامل بسهولة ويسر مع إفرزات عصر العولمة وتحدياته المستقبلية، لأنه يستطيع تحليل الأحداث وفهم التداخلات فيما بينهما، ويأخذ القرار السليم تجاهها.